العرب
الخميس 2020/03/19
السنة 42 العدد 11651

واشنطن تعود بقوة إلى مسرح الحرب السورية

فرض عقوبات على وزير الدفاع السوري وتحميل موسكو مأساة شمال سوريا

سرّعت الإدارة الأميركية من قراراتها ومواقفها المعارضة للنظام السوري وحليفيه الروسي والإيراني، من خلال فرض عقوبات على وزير الدفاع السوري علي عبدالله أيوب وكذلك تحميل موسكو مسؤولية مقتل العشرات من الجنود الأتراك في شمال سوريا. وتشي كل هذه الخطوات المتسارعة بعد توقيع واشنطن على بيان مشترك مع باريس ولندن وبرلين أدانت فيه جرائم النظام السوري، بتغيّر كبير في السياسة الأميركية وإلى عودتها القوية إلى مسرح الحرب السورية.

دعم أميركي لأردوغان لن يدوم طويلا

واشنطن – فرضت الولايات المتحدة، الثلاثاء، عقوبات على وزير الدفاع السوري العماد علي عبدالله أيوب في تطورات تشير إلى عودة أميركية قوية إلى الملف السوري أملتها التطورات المتسارعة في محافظة إدلب بشمال البلاد.

وأعلنت الخارجية الأميركية فرض عقوبات على علي عبدالله أيوب، مؤكدة أنه تم اتخاذ القرار بسبب الأعمال المتعمدة التي ارتكبها وزير الدفاع السوري في ديسمبر 2019، بعدما امتنع عن وقف إطلاق النار في شمال سوريا.

وأضافت الخارجية الأميركية في بيان لها أن "هذه الإعاقة أدت إلى نزوح ما يقرب من مليون شخص هم بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية وسط الشتاء البارد في إدلب".

مايك بومبيو

«روسيا مسؤولة عن مقتل الجنود الأتراك في سوريا»

وبات واضحا من خلال تسارع القرارات والمواقف الأميركية حيال الملف السوري أن واشنطن غيرت طريقة عملها واستراتيجياتها مقارنة بالأعوام الأخيرة وتحديدا منذ إعلانها عن سحب جنودها من سوريا ما فسح المجال للكثير من المراقبين للحديث عن أن واشنطن تركت سوريا لروسيا والأكراد لتركيا.

وبحسب الكثير من المراقبين، فإن التغير الكبير الحاصل في خطط واشنطن، بعدما بيّنت في أوقات سابقة أنها غير معنية بسوريا مع بعض الاستثناءات بتواصل دعمها النسبي لقوات سوريا الديمقراطية، يأتي لخلق توازن في ساحة الصراع بعد كل ما أظهرته روسيا من استفراد كبير في هندسة مستقبل الصراع.

وتحدثت الكثير من التقارير عن أن الإدارة الأميركية سطرت رؤية جديدة تقوم على مساندة أنقرة في معركة إدلب، لخدمة مصالحها ولقلب موازين القوى خاصة أنها تعد من بين القوى الكبرى التي تعارض الاتفاق الروسي – التركي بشأن محافظة إدلب.

وترجمت الخارجية الأميركية انزعاجها من موسكو بالقول "قوات نظام الأسد المدعومة من روسيا، كانت مسؤولة عن استمرار القصف الذي دمر المدارس والمستشفيات وقتل المدنيين، بما في ذلك المتخصصين في المجال الطبي الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ الآخرين".

كما أعربت الخارجية الأميركية عن "وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب السوري. بينما يواصل نظام الأسد والعناصر الإيرانية والروسية سعيهم الوهمي إلى تنفيذ حل عسكري في سوريا"، مضيفة "نحن ملتزمون بالحل السياسي السلمي بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254".

وذكر البيان أنه "مع دخولنا السنة العاشرة من الصراع السوري، ستواصل الولايات المتحدة استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة للضغط على نظام الأسد ومؤيديه، بما في ذلك روسيا".

قبل أن يعود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باتفاق مع روسيا بشأن إدلب هدفه وقف إطلاق النار والذي بدا أنه لن يصمد طويلا بعدما عطلّت جماعات مسلحة سير أول دورية مشتركة روسية – تركية نهاية الأسبوع الماضي، كانت واشنطن قد عارضت في مجلس الأمن هذا الاتفاق.

وفي 7 مارس الجاري، أكدت الكثير من المصادر الدبلوماسية أن الولايات المتحدة عرقلت تبني مجلس الأمن الدولي الإعلان الداعم للاتفاق الروسي التركي لوقف إطلاق النار في إدلب السورية بناء على طلب روسيا، حسب ما ذكره دبلوماسيون بعد اجتماع مغلق.

وأكد دبلوماسيون آنذاك أنه عندما طلب السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا من شركائه الـ14 في مجلس الأمن تبني إعلان مشترك بشأن الاتفاق الروسي – التركي، قالت واشنطن "إنه أمر سابق لأوانه".

وربطت روسيا آنذاك الأمر برغبة الولايات المتحدة في جعل مجلس الأمن يتبنى بسرعة قرارا لا تزال تُجرى مفاوضات بشأنه يؤيد الاتفاق الذي توصلت إليه واشنطن وحركة طالبان في 29 فبراير الماضي بشأن أفغانستان، وألمح الروس بوضوح إلى أنهم سيعارضونه، وفق المصادر نفسها. وحمّل وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في هذا الاتجاه، ولأول مرة روسيا الثلاثاء، مسؤولية مقتل العشرات من الجنود الأتراك في سوريا.

وقتل 34 جنديا تركيا الشهر الماضي في محافظة إدلب في ضربة جوية، وألقت أنقرة المسؤولية على القوات السورية وتوصلت إلى اتفاق وقف إطلاق نار جديد مع موسكو.

وألقى بومبيو بالمسؤولية على روسيا التي تدعم إضافة إلى إيران، نظام الرئيس السوري بشار الأسد في مسعاه للقضاء على المسلحين المعارضين في إدلب، آخر معاقلهم. وقال "نحن نقف مع تركيا حليفتنا في حلف شمال الأطلسي، وسندرس اتخاذ إجراءات إضافية تدعم تركيا في نهاية النزاع".

وقبل كل هذه الخطوات، كانت واشنطن قد أصدرت في بيان مشترك بداية الأسبوع مواقف رافضة لتواصل مأساة إدلب، حيث طالبت مع كل من باريس ولندن وبرلين النظام السوري وحليفيه الروسي والإيراني بوقف المجازر في سوريا.

وشددت الدول الأربع الأعضاء في حلف شمال الأطلسي "الناتو" بمناسبة الذكرى التاسعة للثورة السورية، على أن الشعب السوري خرج قبل 9 سنوات إلى الشارع للمطالبة بحقوقه المشروعة، إلا أن نظام الأسد رد عليه بالعنف والتعذيب والاعتقالات العشوائية.

إطلاق الفاخوري قد لا يجنب مسؤولين لبنانيين العقوبات

بيروت – استأثر قرار المحكمة العسكرية اللبنانية بوقف تعقب عامر الفاخوري المتهم بالعمالة لإسرائيل، بمزيد من السجال السياسي رغم انشغال الدولة والقوى السياسية بتفشي وباء كورونا وهاجس خروجه عن السيطرة.

وكان مدعي عام التمييز لدى المحكمة قضى باستئناف قرارها الذي رفضه "حزب الله" وحركة أمل، وقوى سياسية عديدة وسط شكوك في دور رئاسة الجمهورية والحزب الوطني، لجهة محاولة استرضاء واشنطن، علما أن الفاخوري يحمل الجنسية الأميركية.

ورفض المجلس الشيعي الأعلى في لبنان قرار وقف تعقب الفاخوري، فيما ناقش الرئيس ميشال عون مع وزير الداخلية العميد محمد فهمي أوضاع السجون في ظل انتشار فايروس كورونا. وكان مجلس الوزراء أقر مشروع قانون مستعجل يقضي بإعفاء المحكومين الذين استكملوا فترات عقوباتهم ولم يتمكنوا من دفع غرامات مالية مستوجبة.

واللافت وجود شبه إجماع بين قوى سياسية عديدة على أن قرار المحكمة العسكرية في قضية الفاخوري جاء برضا الرئاسة اللبنانية أو بضوء أخضر منها استجابة لضغوط أميركية.

وتحدثت أوساط مطلعة عما يتردد من معلومات تشير إلى أن الفاخوري المتهم بإدارة سجن الخيام خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وبتعذيب معتقلين وخطف لبنانيين، عاد إلى بيروت في سبتمبر الماضي ورافقه ضابط برتبة عميد من المطار، علما أنه كان أمضى سنوات في الولايات المتحدة بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

ولفتت الأوساط ذاتها إلى معلومات عن لقاء جمع عون بالفاخوري في الولايات المتحدة، يرجح أن يكون على هامش مشاركة الرئيس اللبناني في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

يذكر أن قرار المحكمة أثار ضجة واسعة في لبنان على خلفية تبرئة عميل فيما لا يزال المئات من الموقوفين المتهمين بصلات مع متشددين إسلاميين سجناء من دون محاكمات. وبات قرار المحكمة في مرحلة الاستئناف، علما أن الفاخوري الموقوف مصاب بالسرطان، واستند قرار وقف تعقبه إلى مرور الزمن (أكثر من عشر سنوات) على القضية التي حوكم بها.

وجاء موقف المجلس الشيعي الأعلى برفض القرار بعد موقف مماثل وتنديد من قبل "حزب الله" وحركة أمل، وتقول مصادر إن الحكم اللبناني استجاب لضغوط أميركية لإطلاق الفاخوري، خشية فرض واشنطن عقوبات على مسؤولين لبنانيين، بذريعة انتهاك حقوق الإنسان، وفي ظل احتمال وفاة العميل في سجنه بسبب السرطان.

وتفيد معلومات بأن السيناتور الأميركي الجمهوري تيد كروز ما زال يسعى إلى معاقبة مسؤولين لبنانيين، بموجب قانون ماغنيسكي الذي يطال متورطين بانتهاكات لحقوق الإنسان.

وكان مفوض الحكومة لدى محكمة التمييز العسكرية اللبنانية القاضي غسان الخوري قد طلب من المحكمة العسكرية نقض الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية الدائمة بوقف تعقب عامر الفاخوري المتهم بالتعامل مع إسرائيل خلال فترة احتلالها لجنوب لبنان، وتعذيب معتقلين في سجن الخيام.

ويحمل الفاخوري الجنسية الأميركية وكانت سفيرة الولايات المتحدة لدى لبنان دوروثي شيا طلبت من الرئيس ميشال عون إطلاقه، علما أنه كان أقام لسنوات في الولايات المتحدة بعد تحرير الجنوب.

وطلب الخوري مذكرة بتوقيف الفاخوري مجددا وإعادة محاكمته بتهم خطف لبنانيين وتعذيبهم ومحاولة قتل آخرين. ورفض كلّ من حزب الله وحركة أمل حكم المحكمة العسكرية، ودعا الحزب إلى تعديل قانون العقوبات بحيث لا يتم إسقاط الدعاوى بتقادم الزمن.

> السيناتور الأميركي الجمهوري تيد كروز ما زال يسعى إلى معاقبة مسؤولين لبنانيين، بموجب قانون ماغنيسكي

وأشعلت هذه القضية حرب اتهامات في الأوساط السياسية اللبنانية، حيث ندد النائب السابق زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ما وصفه بـ"جرعة السم للرئاسة"، متسائلا "ما نفع التشكيلات القضائية والحديث عن استقلالية القضاء مع تقديري لرئيس مجلس القضاء الأعلى والقضاة الذين حاكموا العميل" الفاخوري. وقال "محامي الشيطان في مركز القرار ومزدوج الولاءات يجد الفتوى المناسبة لإطلاق العميل" الفاخوري.

وتحدث الوزير السابق اللواء أشرف ريفي عن "استدراج عامر الفاخوري إلى لبنان لتسجيل بطولات شعبوية"، منتقدا حزب الله و"تحول الملف إلى تصفية حسابات رئاسية". واعتبر أن "معادلة كن مع حزب الله وافعل ما شئت هي السارية".

العلمانية شرط الحركة الشعبية للسلام في السودان

الخرطوم – كثفت دولة جنوب السودان جهودها الأربعاء، لإقناع الحركة الشعبية – شمال، بقيادة عبدالعزيز الحلو بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة والتخلي عن مطلبها بإقرار علمانية الدولة كشرط رئيسي للتوقيع على اتفاق سلام نهائي، بعد أن تمكنت الوساطة من التوصل إلى اتفاق نهائي مع الفصيل الآخر في الحركة بقيادة مالك عقار، بشأن مسار المنطقتين، النيل الأزرق وجنوب كردفان.

وعلمت "العرب" من مصادر رفيعة المستوى في الجبهة الثورية، أن جوبا تحاول دفع المفاوضات مع الحلو قبل نهاية الشهر الجاري، وأن هناك جدية بين الحكومة والجبهة الثورية للتوقيع على الاتفاق النهائي في الموعد المحدد في 9 أبريل المقبل.

وأوضح أسامة سعيد، المتحدث باسم الجبهة الثورية، أن الجبهة أضحت مستعدة لتوقيع اتفاق نهائي للسلام بعد انتهاء مسارات الشرق والشمال والوسط والمنطقتين، ويتبقى التوقيع النهائي على مسار دارفور، ومناقشة ملف الترتيبات الأمنية، ومقرر أن تكون المفاوضات عبر لجان مشتركة بين الطرفين.

وأضاف في تصريحات لـ"العرب"، أن الجبهة تدعم أن يكون السلام شاملاً بحيث يضم الحركات والمكونات المنضوية داخلها، والحركة الشعبية جناح الحلو، ودعم مطالبات حركته للحكومة بالاستجابة لها، غير أن الواقع يشير إلى وجود خلافات عميقة مع توالي تقديم أوراق متعددة من جانب الطرفين لم يجر التوافق عليها حتى الآن.

وتقدم جناح الحلو بمقترحين إلى وفد الوساطة قبل أيام، تضمنا مطالبة بإقامة دولة علمانية ديمقراطية، وضمان حرية المعتقد وحرية العبادة والممارسة الدينية لكل السودانيين، والتزام الحكومة بمبدأ فصل الدين عن الدولة وإلغاء جميع القوانين التي تقوم على أسس دينية وعدم تشريع قوانين ترتكز على الدين مستقبلا.

وتمارس الحركات المسلحة ضغوطاً حثيثة على السلطة الانتقالية من أجل الموافقة على مطلب حركة الحلو، وتدرك أن التوقيع على اتفاق نهائي من دون حضورها يرسخ لسلام منقوص في مناطق الهامش، ويعد مقدمة لإمكانية طرح الحركة حق تقرير المصير بما يعني إمكانية انفصال جزء جديد من السودان، على غرار الجنوب الذي تمسك بنفس المطلب أيضاً.

وأوضح أسامة سعيد أن الجبهة الثورية ترى ضرورة أن تصل الحكومة وجبهة الحلو إلى رؤية مشتركة، وأنه لا ضرورة بأن يظل الحلو خارج منظومة السلام، لأن ذلك يعد خرقاً لحسم التفاوض الأساسي الذي قام منذ البداية على خطين متوازيين، الجبهة الثورية وجبهة الحلو.

الاتفاق النهائي للسلام مؤجل

وأقر نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، في تصريحات سابقة، بوجود عقبات تواجه ملف التفاوض مع جبهة الحلو، وهناك محاولات لتجاوزها خلال أيام، لافتاً إلى أن التفاوض مستمر رغم الخلافات بشأن العلمانية، وتحاول السلطة الانتقالية الوصول إلى اتفاق في إطار القوانين وحرية الأديان.

ويصر عبدالعزيز الحلو الذي يسيطر عسكريا على مرتفعات جبال النوبة في جنوب كردفان وله حضور ميداني قوي هناك، على مطلبه ارتكاناً على التأييد الذي يلقاه من قبل دوائر سياسية سودانية عدة تدعم مطلبه وتدفع باتجاه أن يكون السلام شاملا بما يدعم الحكومة الانتقالية في جهودها الرامية لرفع اسم السودان من لائحة الإرهاب، ومن ثم فتح الباب أمام المساعدات المالية الدولية لإنقاذ البلاد من المشكلات الاقتصادية المتفاقمة التي تعانيها.

ويشير مراقبون إلى أن إنهاء الخلافات أمر مهم للتفرغ إلى التحديات الأخرى التي تواجه السلام وعلى رأسها إنجاح عملية تطبيق بنوده على أرض الواقع، لأن هناك إشارات غير إيجابية بشأن إحالة ما جرى التوصل إليه من تفاهمات إلى مؤتمرات جامعة في مناطق الهامش، وهو ما حدث في مسار الشرق، وفقاً لتصريحات مسؤولين في الحكومة.

وأكدت المحللة السياسية السودانية، إيمان عثمان، أن هناك تباينات بين مكونات السلطة الانتقالية بشأن علمانية الدولة، إذ أن المكون المدني لا يرى غضاضة في الاستجابة لمطالب الحلو، غير أن الأطراف العسكرية النافذة في مجلس السيادة ما زالت مصّرة على موقفها وترى أن ذلك بحاجة إلى توافق سوداني على المستوى القومي.

> جناح الحلو تقدم بمقترحات تطالب بإقامة دولة علمانية تضمن حرية المعتقد وحرية العبادة والممارسة الدينية لكل السودانيين

وأوضحت لـ"العرب"، أن التأييد الشعبي لمطالب الحركات المسلحة المشروعة يضفي المزيد من الارتباك على مواقف الحكومة حيال العديد من الملفات التي كانت ترفض تقديم تنازلات بشأنها، وهو أمر قد يكون مقدمة لحدوث انفراجة بشأن مطلب علمانية الدولة خلال الأيام المقبلة.

وأشارت إلى أن ملف السلام سيواجه العديد من العثرات في الفترة المقبلة مع بدء المباحثات النهائية بشأن الترتيبات الأمنية التي قد تدفع لإمكانية تمديد المفاوضات مجدداً، مع الحاجة إلى أدوار أكبر لوساطة جنوب السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين، للمساهمة في إنجاح تطبيق السلام على الأرض مع ضرورة الحصول على تعهدات حكومية بتنفيذ ما جرى التوافق عليه.

أمر بتوقيف كرتي عراب حكم البشير

الخرطوم – تواصل السلطة الانتقالية في السودان السير نحو القطع نهائيا مع نظام الرئيس المعزول عمر البشير بعدما أمرت النيابة العامة بتوقيف علي كرتي وزير الخارجية في عهد البشير، على ذمة التحقيق في أحداث 1989، التي أوصلت الأخير للحكم قبل الإطاحة به قبل نحو عام.

وقالت النيابة في بيان، إنها أصدرت قرارا بتوقيف كرتي (وزير الخارجية 2010–2015) و5 متهمين هاربين للتحري والتحقيق في انقلاب 1989.

وحددت النيابة "أسبوعا كحد أقصى من تاريخ نشر أمر التوقيف، لتسليم المطلوبين أنفسهم إلى أقرب قسم شرطة".

والمطلوبون الخمسة بحسب أمر التوقيف، سياسيون ومسؤولون سابقون.

وأشارت عدة تقارير محلية سودانية إلى "أن كافة التحقيقات الأولية تشير إلى أن كرتي كان ضمن الدائرة الضيقة جدا التي كانت تضم الكبار الخمسة في تنظيم جماعة الإخوان والذين كانوا يقودون العمليات التي أدت إلى تنفيذ انقلاب الإنقاذ عام 1989. وكان كرتي يعتبر مسؤول تنظيم الإخوان المعني بتجنيد الكوادر العسكرية وتنسيق الاتصال معها.

وفي 30 يونيو 1989، أطاح البشير بحكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي، وتولى منصب رئيس مجلس قيادة ما عُرف بـ"ثورة الإنقاذ الوطني"، وخلال العام ذاته أصبح رئيسا للبلاد.